الأمم المتحدة

E/CN.3/2011/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2010
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والأربعون

٢٢-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

البند ٣ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل

المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير إلى اللجنة الإحصائية استجابة للطلب الذي قدمته في دورتها الحادية والأربعين (انظر E/2010/24، الفصل الأول - ألف). ويصف التقرير المبادرة المشتركة بين شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، التي اضطلع بها بالتعاون مع هيئة إحصاءات كندا وهيئة إحصاءات هولندا ودائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية، لصياغة برنامج عمل دولي بشأن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل في إطار استجابة إحصائية منسقة للأزمة الاقتصادية والمالية. وقد أعد هذا التقرير لكي تنظر فيه اللجنة وتعطي توجيهاتها. وترد النقاط المطروحة على اللجنة للمناقشة في الفقرة ٣٢ من التقرير.

* E/CN.3/2011/1.

050111 040111 10-69242 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يعرض هذا التقرير لنظر اللجنة الإحصائية التوصيات المتعلقة بوضع برنامج دولي بشأن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل جرت صياغته في سلسلة تتألف من ثلاث حلقات دراسية دولية. وقد نظمت هذه الحلقات الدراسية في إطار مبادرة مشتركة بين شعبة الإحصاءات/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، بالتعاون مع هيئة إحصاءات كندا، وهيئة إحصاءات هولندا، ودائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية.

٢ – ويتضمن هذا التقرير خمسة فروع. يوفر الفرع الأول المعلومات الأساسية المتعلقة بالمبادرة المشتركة. ويجمل الفرع الثاني الدعوة الدولية لاتخاذ إجراء إحصائي منسق استجابة للأزمة الاقتصادية والمالية ويصف النتائج الأساسية المنبثقة عن الحلقات الدراسية الدولية الثلاث. ويعرض الفرع الثالث التوصيات المتعلقة بالبرنامج الدولي لوضع إحصاءات اقتصادية قصيرة الأجل لكل من المواضيع الأربع المحددة، كل على حدة. ويرد في الفرع الرابع أسلوب المضي قدماً، تليه في الفرع الخامس النقاط المطروحة للمناقشة.

ثانيا – معلومات أساسية

٣ – دعا البيان البرنامجي لشعبة الإحصاءات في الدورة الأربعين للجنة الإحصائية المعقودة في عام ٢٠٠٩ إلى أن تضطلع البلدان والمنظمات الدولية على نحو عاجل ومنسق بمبادرات إحصائية استجابة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتضمن برنامج عمل شعبة الإحصاءات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ عقد عدد من الحلقات الدراسية الدولية، تنظم بالاشتراك مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، بشأن منهجية استحداث مؤشرات عالية النوعية للإنذار المبكر والدورات الاقتصادية، وقابليتها للمقارنة دولياً، واستراتيجية الاتصالات المتعلقة بهذه المؤشرات.

٤ – وعقدت الحلقة الدراسية الأولى من هذه السلسلة، وهي الحلقة الدراسية الدولية المعنية بحسن توقيت التقديرات السريعة للاتجاهات الاقتصادية ومنهجية إجرائها وقابليتها للمقارنة في أوتاوا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، واستضافتها هيئة إحصاءات كندا. وكانت النتيجة الأساسية التي أسفرت عنها هذه الحلقة الدراسية هي دعم إنشاء نموذج للبيانات الدولية بشأن المؤشرات القصيرة الأجل والتماس تقييم المجتمع الدولي لأهميته وجدواه من حيث توفر المؤشرات العالية التواتر وتكرارها وحسن توقيتها ونشرها، فضلا عن درجة أهميتها للمستعملين في إشباع احتياجاتهم التحليلية والسياساتية. وبالإضافة إلى ذلك،

أظهرت الحلقة الدراسية وجود حاجة إلى وضع قائمة بالمصطلحات والتعاريف المستخدمة لأغراض التقديرات السريعة، وإلى استكمال الأدلة الحالية وإعداد أدلة جديدة بشأن المؤشرات المركبة، والتقديرات السريعة، والدراسات الاستقصائية لتوجهات الأعمال التجارية بالنظر إلى استخدامها على نطاق واسع في تتبع مسار الأنشطة الاقتصادية.

٥ - وعقدت الحلقة الدراسية الثانية في السلسلة بعنوان الحلقة الدراسية الدولية المعنية بمؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية في شيفينينغن، هولندا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، واستضافتها هيئة إحصاءات هولندا. وناقشت الحلقة الدراسية نتائج تقييم عالمي لنموذج البيانات الدولية المقترح المتعلق بالمؤشرات القصيرة الأجل المتعلقة بمدى توفر الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل وحسن توقيتها وقابليتها للمقارنة ونشرها، وهو التقييم الذي أجري على سبيل متابعة الحلقة الدراسية الأولى. وناقشت الحلقة الدراسية الثانية كذلك نطاقاً من مؤشرات وتقنيات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية بغرض استخلاص معلومات لاستخدامها في تتبع مسار التطورات الاقتصادية، وحددت مجالات رئيسية يلزم الاضطلاع فيها بمزيد من العمل. وعقدت جلسات فرعية بشأن هذه المواضيع أعطت تقييماً أولياً للتحديات التي تواجه العمل الدولي في هذه المجالات والاستراتيجيات الممكن اتباعها في هذا الصدد.

٦ - وخلال اجتماع جانبي للجنة الإحصائية عقد في نيويورك في عام ٢٠١٠، قرر منظمو حلقة شيفينينغن الدراسية إنشاء أربعة أفرقة عاملة مواضيعية، أوكلت إليها اختصاصات إحراز تقدم في البحوث والمشاورات المتعلقة بالمواضيع الأربعة المحددة وإعداد برامج عمل مواضيعية للإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل. وسيجري استعراض برامج العمل المواضيعية هذه في الحلقة الدراسية الدولية الثالثة والأخيرة لإحالتها لاحقاً إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١١ للموافقة عليها.

٧ - والأفرقة العاملة والجهات الرئيسية المساهمة فيها هي: الفريق العامل المعني بالتقديرات السريعة، الذي نظمه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، وهيئة إحصائيات هولندا، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، مع قيام المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بدور الوكالة الرائدة؛ والفريق العامل المعني بالمؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية، الذي نظمته هيئة إحصاءات هولندا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومجلس المؤتمر، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، مع قيام هيئة إحصاءات هولندا بدور الوكالة الرائدة؛ والفريق العامل المعني بالدراسات الاستقصائية للتوجهات، الذي نظمته شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي، و KOF, ETH ZURICH، مع قيام الشعبة بدور الوكالة الرائدة؛ والفريق العامل المعني بنموذج البيانات والمؤشرات التحليلية الذي نظمته شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمكتبان الإحصائيان الوطنيان في البرازيل والهند، مع قيام الشعبة بدور الوكالة الرائدة. وعقد كل من الأفرقة العاملة اجتماعات عديدة للتداول عن بعد في عام ٢٠١٠، لصياغة برامج العمل الموصى بها.

٨ - وعقدت الحلقة الدراسية الدولية الثالثة في السلسلة، وهي الحلقة الدراسية الدولية المعنية بمؤشرات الإنذار المبكر والدورات الاقتصادية في موسكو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ واستضافتها دائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية. وفي هذه الحلقة الدراسية الثالثة والأخيرة، قام المشاركون باستعراض نتائج عمل الأفرقة العاملة الأربعة وقدموا التوصيات إلى اللجنة الإحصائية لكي تنظر فيها في عام ٢٠١١ من أجل وضع برنامج دولي تطلعي بشأن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل.

٩ - وقام كل من الحلقات الدراسية الدولية بحشد منبر استشاري عريض النطاق يتألف من نحو ١٠٠ من الخبراء الإحصائيين الرسميين والأكاديميين ومقرري السياسات وقام بافتتاحه مسؤولون منتخبون على المستوى الوزاري، وكبار مقرري السياسات على الصعيد الوطني، وكبار الخبراء الإحصائيين الحكوميين. ووفرت هذه الحلقات الدراسية منبرا عريض النطاق للتشاور مع ممثلين من أكثر من ٥٠ من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية و ١٥ منظمة دولية لتحديد توصيات تتعلق بوضع برنامج عمل مقبول دوليا بشأن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ باعتباره يمثل الاستجابة الإحصائية المنسقة للأزمة الاقتصادية والمالية.

١٠ - وبالإضافة إلى الحلقات الدراسية الدولية الثلاث، نوقشت فائدة وأهمية المجالات المواضيعية الأربعة من الناحية العملية (التقديرات السريعة، وإحصاءات ومؤشرات توجهات الأعمال التجارية، والمؤشرات المركبة للأعمال التجارية، ودور النظم الإحصائية الوطنية في تجميع ونشر تلك الإحصاءات والمؤشرات) مع الأوساط الأكاديمية خلال الندوة الأوروبية المعنية بالأدوات الحديثة لتحليل الدورات الاقتصادية، التي نظمها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وعقدت في لكسمبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

ثالثا – برنامج العمل الموصى به المتعلق بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل والمنجزات الرئيسية المستهدفة

١١ – سيتم عرض برنامج العمل الموصى به والمنجزات الرئيسية المستهدفة لكل من المواضيع الأربعة المحددة، كل على حدة، بالاستناد إلى نتائج الحلقة الدراسية الدولية الثالثة. وبالرغم من عرض البرنامج المتعلق بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل حسب المواضيع الأربعة كل على حدة، فإن المنجزات الرئيسية المستهدفة المقترحة تمثل سويا مجموعة واحدة متماسكة من التوصيات لبرنامج تطلعي بشأن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل.

ألف – برنامج العمل المتعلق بالتقديرات السريعة

١٢ – يهدف برنامج العمل المعني بالتقديرات السريعة إلى توفير أفضل الممارسات والمبادئ المنسقة بشأن تجميع التقديرات السريعة لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية والإبلاغ عنها. ويجري تجميع التقديرات السريعة (مثل التقييمات الآنية، والتقديرات العاجلة، والتقديرات المسبقة/الأولية) بصفة منتظمة في عدد من البلدان وأصبحت منتجا إحصائيا مرجعيا لكثير من المؤسسات الإحصائية. ويؤكد الاهتمام المتزايد المكرس للتقديرات السريعة من جانب وسائل الإعلام ومقرري السياسات أهمية الدور الذي تؤديه تلك التقديرات في توفير تقدير مبكر لمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية القصيرة الأجل. وفي العادة، تشير التقديرات السريعة إلى تقدير مبكر للناتج المحلي الإجمالي، غير أن ثمة مؤشرات أخرى للاقتصاد الكلي قد تكون هي الهدف من التقديرات السريعة (مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وعناصر الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الإنتاج الصناعي، والعمالة، والبطالة). وتعد التقديرات السريعة مهمة بحد ذاتها لأنها توفر أول تقدير رسمي للتغيرات القصيرة الأجل في الأنشطة الاقتصادية. ومع ذلك، لا يوجد حاليا أي دليل إحصائي دولي في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يلزم توضيح المصطلحات المرتبطة بالتقديرات السريعة. ويعتزم برنامج العمل علاج الثغرات المعيارية التي جرى تحديدها.

١٣ – وقد تم تحديد ثلاثة منجزات رئيسية مستهدفة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، يقدم بشأنها مزيد من المعلومات في وثيقة المعلومات الأساسية التي استند إليها في إعداد هذا التقرير:

(أ) **مسرد المصطلحات** – تقتضي وفرة المصطلحات والتعاريف المرتبطة بالتقديرات السريعة (التقييم الآني، والتقديرات العاجلة، والتقديرات المسبقة/الأولية) توضيح المصطلحات المستخدمة. وعلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك مسرد لاستجلاء الأنماط المختلفة للتقديرات السريعة، والمقصود منها، وخصائصها، وإيجاد فهم مشترك للتقديرات

السريعة. وهو يستهدف الخبراء الإحصائيين الرسميين ومستعملي مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية القصيرة الأجل ويتوقع منه أن يقدم مصطلحات منسقة. وهو يستفيد من الخبرات الموحدة الواردة في الإحصاءات الرسمية والمتعلقة بالخبرات الفنية الأكاديمية. ومن المتوقع أن يكون المشروع الأول لمسرد المصطلحات متاحا في نهاية عام ٢٠١١؛

(ب) **وضع قائمة الممارسات القطرية المتعلقة بالتقديرات السريعة من خلال إجراء تقييم عالمي** – من شأن إجراء تجميع منهجي لمدى توفر التقديرات السريعة في البلدان، وحسن توقيتها، ومدى تواترها، والمنهجيات المستخدمة في إعدادها أن يتيح إمكانية تحديد أفضل الممارسات وتحسين قابلية التقديرات السريعة للمقارنة على الصعيد الدولي. وستوفر هذه القائمة مدخلا مهما في صياغة دليل بشأن التقديرات السريعة. ومن المتوخى أن يجرى التقييم العالمي للممارسات القطرية المتعلقة بالتقديرات السريعة في عام ٢٠١١؛

(ج) **دليل عن التقديرات السريعة** – سيوفر هذا الدليل توجيهات إحصائية دولية تستند إلى أفضل الممارسات والمبادئ المنسقة المتعلقة بتجميع التقديرات السريعة والإبلاغ عنها. وسيكون الدليل مفيداً بصفة خاصة للقائمين على تجميع البيانات الإحصائية الرسمية ومستعمليها. وهؤلاء سيتوفر لديهم، بعد قراءة الدليل، فهم أفضل للأنماط المختلفة للتقديرات السريعة وخلفياتها المنهجية، وبنائها التقني، وخصائصها وفائدتها لمختلف الأغراض. ويحدد الدليل أساليب التجميع العملية والملائمة والقضايا المتصلة بها، ويستند إلى نطاق عريض من التجارب والخبرات، ويستفيد من التطورات النظرية والعملية التي وقعت مؤخراً في المجال. ويستهدف الدليل مساعدة القائمين على تجميع البيانات الإحصائية على وضع تقديرات سريعة للمؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية القصيرة الأجل بطريقة قابلة للمقارنة، باستخدام أفضل الممارسات الدولية، بحيث يكون من الممكن استخدامها لإجراء مقارنات دولية موثوقة للأداء والسلوك الاقتصاديين. كما يُقصد منه مساعدة البلدان التي تخطط لإنشاء نظام أكثر شمولاً لتقديرات مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ليس عن طريق توفير الأسس المنهجية لتجميع التقديرات السريعة، فحسب، بل أيضا بإعطاء توجيهات عملية بشأن فرادى الخطوات والعناصر التي تنطوي عليها عملية التجميع. وسيشكل مشروع المخطط المشروح للدليل الذي اعتمد في حلقة موسكو الدراسية الأساس الذي سيقوم عليه الدليل. ومن المتوقع أن يكون المشروع الأول للدليل جاهزاً في نهاية عام ٢٠١١ لإجراء مزيد من المشاورات بشأنه ووضعه في صيغته النهائية في عام ٢٠١٢.

باء – برنامج العمل المعني بالمؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية

١٤ – يهدف برنامج العمل المعني بالمؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية إلى توفير أفضل الممارسات والمبادئ المنسقة المتعلقة بتجميع المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية والإبلاغ عنها. وتعد المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية مهمة بحد ذاتها لأنها تعالج الشواغل الجارية المتعلقة بتقييم التغيرات القصيرة الأجل في الأنشطة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعد جزءا لا يتجزأ من نظام الإنذار المبكر لأنها توفر معلومات عن حدوث وتوقيت فترات الازدهار والركود الاقتصادي.

١٥ – ولا توجد حالياً أية توجيهات إحصائية دولية توفر أفضل الممارسات والمبادئ المنسقة بشأن صياغة مؤشرات مركبة للدورات الاقتصادية. ولذلك يوصى بإعداد دليل لمعالجة معايير تجميع وعرض المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية لسد هذه الثغرة. ولن يكون الدليل مفيداً لوكالات النظم الإحصائية الوطنية التي تقوم بتجميع المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية أو تسعى إلى تجميعها فحسب، بل أيضاً للوكالات الإحصائية التي تقوم بجمع الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل وإنشاء مجموعات من البيانات، تستخدم كعناصر بيانات لإنشاء مؤشرات مركبة.

١٦ – ومن المتوقع أن يكون الدليل مهماً بنفس القدر للخبراء الإحصائيين الرسميين في البلدان النامية. فاقتصاداتها شديدة التأثر بفترات الركود الاقتصادي وتقلبات الدورات الاقتصادية، التي قد تسببها الصدمات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والمالية في اقتصادها المحلي والاقتصاد العالمي. ويُعزى هذا الضعف إلى التحول الهيكلي من الاقتصاد القائم على النشاط الزراعي إلى الاقتصاد السوقي التوجه، الذي يعتمد بصورة متزايدة على أداء القطاعات غير الزراعية والأسواق الخارجية. بيد أن يوجد حالياً نقص في الإحصاءات القصيرة الأجل ومؤشرات الدورات الاقتصادية حتى في البلدان النامية الناشئة الأكبر حجماً. وبغية علاج أوجه القصور هذه في النظم الإحصائية الوطنية، ينبغي تعزيز نظم الإنذار المبكر لديها لمعالجة الشواغل الملحة للحكومة ولمجتمع الأعمال التجارية ولعامة الجمهور فيما يتعلق بتقييم التحركات القصيرة الأجل في النشاط الاقتصادي الكلي لاقتصاداتها السوقية، وتفسير تلك التحركات والتنبؤ بها.

١٧ – وفي ضوء نشوء بيئة مستجدة من مستعملي أسلوب التحليل في كثير من البلدان النامية، قد يكون المكتب الإحصائي الوطني في أفضل وضع لبيان إمكانية تطبيق الإحصاءات العالية التواتر لتجميع المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية واختيار عناصر البيانات بالنظر إلى فهمهم للتقنيات الإحصائية والاقتصادية القياسية. وقد أبدى بعض تلك المكاتب

الإحصائية الوطنية اهتماماً شديداً بتصميم مؤشرات مركبة للدورات الاقتصادية وبتعزيز معارفها بخصائص سلاسل البيانات القصيرة الأجل المكونة لها لتوفير معلومات بشأن التحركات القصيرة الأجل لاقتصاداتها. بل وتقوم بعض المكاتب الإحصائية الوطنية بتجميع مؤشرات مركبة للدورات الاقتصادية حسب طلب مستعمليها مخاطرة بذلك بأنها قد يُتصوّر أنها تقوم بتفسير السلاسل الزمنية الأساسية المكونة للمؤشرات المركبة.

١٨ - وقد تم تحديد اثنين من المنجزات الرئيسية المستهدفة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، يقدم بشأنهما مزيد من المعلومات في وثيقة المعلومات الأساسية التي استُند إليها في إعداد هذا التقرير:

(أ) وضع قائمة للممارسات القطرية المتعلقة بالمؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية من خلال إجراء تقييم عالمي. يلزم توسيع نطاق القائمة الحالية فيما يتعلق بتجميع المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية، ونشر تلك المؤشرات، مع التركيز على أفضل الممارسات، ولا سيما في مجال تجميع المؤشرات. وعلاوة على ذلك، سيساعد التقييم العالمي في استعراض نوعية المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية. وستستخدم نتائج التقييم العالمي على نطاق واسع من المؤشرات المركبة كمدخل رئيسي عند صياغة الدليل. ومن المتوقع أن يبدأ في إجراء التقييم العالمي وأن ينجز في عام ٢٠١١؛

(ب) دليل المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية. لا توجد حاليا أي توجيهات إحصائية دولية توفر أفضل الممارسات والمبادئ المنسقة المتعلقة بتجميع المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية والإبلاغ عنها. لذلك يوصى بإعداد دليل يتناول المعايير المتعلقة بتجميع المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية وعرضها لملء هذه الفجوة. ويستهدف الدليل القائمين على تجميع الإحصاءات واستخدام المؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية. وهو يستعين بنطاق واسع من التجارب والخبرات، ويحدد أساليب التجميع العملية والملائمة والقضايا المتصلة بذلك ويستفيد من التطورات النظرية والعملية التي حدثت مؤخراً في المجال. والقصد من الدليل هو مساعدة القائمين على تجميع الإحصاءات في وضع مؤشرات مركبة للدورات الاقتصادية بطريقة قابلة للمقارنة بحيث يمكنها أن تعمل بوصفها مقارنات دولية موثوقة للأداء والسلوك الاقتصاديين باستخدام أفضل الممارسات الدولية. ويقصد به أيضا مساعدة البلدان التي تخطط لإنشاء نظام أكثر شمولا للتدابير المتعلقة بالدورات الاقتصادية ليس عن طريق توفير الأسس المنهجية لتجميع الدورات الاقتصادية فحسب، بل أيضا بإعطاء توجيهات عملية بشأن فرادى الخطوات والعناصر المتعلقة بعملية التجميع. وعلاوة على ذلك، فإن المقصود من الدليل هو أن يفي باحتياجات منتجي الإحصاءات القصيرة الأجل

ومستعملي الأسلوب التحليلي عن طريق تعريفهم بالأساليب والتقنيات الإحصائية المستخدمة في وضع المؤشرات المركبة. وسيشكل مشروع المخطط المشروح الذي اعتمد في حلقة موسكو الدراسية أساساً للدليل. ومن المتوقع أن يكون المشروع الأول للدليل متاحا في نهاية عام ٢٠١١ لإجراء مشاورات بشأنه على النطاق العالمي ووضعه في صيغته النهائية في عام ٢٠١١.

جيم – برنامج العمل المتعلق بالدراسات الاستقصائية للتوجهات

١٩ – يهدف برنامج العمل المتعلق بالدراسات الاستقصائية للتوجهات إلى توفير أفضل الممارسات والمبادئ المنسقة بشأن اختيار العينات لإجراء الدراسات الاستقصائية للتوجهات، وتصميم الاستبيانات، وأسئلة الدراسات الاستقصائية، وتنفيذ الدراسات الاستقصائية، وتجهيز البيانات، واستخدام المؤشرات المركبة للتوجهات. وتوفر هذه الدراسات الاستقصائية معلومات وصفية لا يمكن جمعها باستخدام الأساليب الإحصائية الكمية الأخرى. وهي تشكل أيضا جزء لا يتجزأ من نظام للإنذار المبكر لأنها توفر معلومات بشأن حدوث وتوقيت فترات الازدهار والكساد الاقتصادي. ويمكن اعتبار أي نظام موثوق للمؤشرات الوصفية القصيرة الأجل عنصراً قيماً مكملا لنظام الإحصاءات الكمية. وعلاوة على ذلك، فإن الدراسات الاستقصائية للتوجهات أثبتت أنها وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتوليد معلومات حسنة التوقيت بشأن التطورات الاقتصادية القصيرة الأجل.

٢٠ – وتوجد حاليا مبادئ توجيهية لإجراء الدراسات الاستقصائية للتوجهات صادرة عن المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توفر منهجية منسقة لإجراء الدراسات الاستقصائية للتوجهات. وستشكل هذه المبادئ التوجيهية أساس الدليل المقترح المتعلق بالدراسات الاستقصائية للتوجهات، الذي سيوسع نطاق هذه المبادئ التوجيهية القائمة حالياً بحيث تشمل قطاعات اقتصادية أخرى، وسيؤكد التوصيات المنسقة المتعلقة بالممارسات المتبعة في إجراء الدراسات الاستقصائية للتوجهات.

٢١ – ومن المتوقع أن يجسد الدليل مجموعة المبادئ التوجيهية المقبولة دوليا القابلة للتطبيق في جميع البلدان وعلى الأنشطة الاقتصادية المتعددة. وسيكون الدليل مفيدا بالنسبة لجميع المنظمات الإحصائية الوطنية التي تضطلع أو تعتزم الاضطلاع بدراسات استقصائية للتوجهات، وكذلك بالنسبة لمستعملي الإحصاءات، بما في ذلك المؤشرات المركبة.

٢٢ – وقد تم تحديد أحد المنجزات الرئيسية المستهدفة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، منذ إجراء التقييم العالمي المتعلق بالدراسات الاستقصائية للتوجهات في عام ٢٠١٠. ويرد مزيد من

التفاصيل بشأن المنجزات المستهدفة في وثيقة المعلومات الأساسية التي استند إليها في إعداد هذا التقرير:

- **دليل عن الدراسات الاستقصائية للتوجهات** – سيستند الدليل إلى المبادئ التوجيهية الحالية للمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الدراسات الاستقصائية للتوجهات، وسيوسع نطاق تلك المبادئ التوجيهية. وسيوسع الدليل الجديد نطاق المبادئ التوجيهية القائمة بحيث تشمل المزيد من القطاعات الاقتصادية (مثلا الزراعة والطاقة) وسيركز صراحة على احتياجات البلدان النامية فيما يتعلق بإدارة الدراسات الاستقصائية التوجهات. وسيستفيد من نطاق عريض من التجارب والخبرات، ويحدد ممارسات التنسيق التي تركز بصفة خاصة على تنسيق قائمة الأسئلة حسب النشاط الاقتصادي. وسيستخدم الدليل للاسترشاد به في عملية إنشاء عمليات المسح بالعينات، وتجهيز البيانات وتحليلها. وسيفيد الدليل أيضا في توجيه المستعملين بشأن إمكانية تطبيق الدراسات الاستقصائية للتوجهات فيما يتعلق بحالات الاقتصاد الكلي وسيوفر توجيهات لنشر نتائج الدراسات الاستقصائية. والمقصود من الدليل هو أن يفي باحتياجات مستعملي الأسلوب التحليلي عن طريق تعريفهم بالأساليب والتقنيات الإحصائية المستخدمة في إجراء الدراسات الاستقصائية للتوجهات ووضع المؤشرات المركبة للتوجهات. وسيشكل مشروع المخطط المشروح الذي اعتمد في حلقة موسكو الدراسية أساساً للدليل. ومن المتوقع أن يكون المشروع الأول للدليل متاحا في نهاية عام ٢٠١١ لإجراء مشاورات بشأنه على النطاق العالمي ووضعه في صيغته النهائية في عام ٢٠١٢.

دال – برنامج العمل المتعلق بنموذج البيانات والمؤشرات التحليلية

٢٣ – من الأمور الأساسية في برنامج العمل المتعلق بنموذج البيانات والمؤشرات التحليلية هو إنشاء نموذج للبيانات والبيانات الوصفية للمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل مقبول دوليا لأغراض مراقبة الاقتصاد الكلي، والإنذار المبكر بجوانب الضعف الاقتصادي والمالي، وكشف نقاط التحول في الدورات الاقتصادية. وتحقيق الاتساق في نموذج البيانات والبيانات الوصفية يكون مصحوباً باستعراض مدى توفر المنهجيات الإحصائية وأفضل الممارسات وكفايتها وملاءمتها لكل من الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل المستخدمة في نموذج البيانات، مع مراعاة عناصر عملية إصدار الإحصاءات. وحيثما تكون المعايير المنهجية للإحصاءات والمؤشرات المستخدمة في نموذج البيانات غائبة أو تعتبر غير كافية

(مثلا كما في حالة التقديرات السريعة، والمؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية، والدراسات الاستقصائية للتوجهات)، يوصى بوضع برامج عمل ملائمة لسد هذه الثغرات المنهجية. وعلاوة على ذلك، ينبغي استطلاع جدوى إنشاء محاور مركزية على الصعيد القطري، بقيادة المنسقين القطريين. وبغية كفالة اتباع ممارسات موحدة للتنسيق والنشر على الصعيد القطري، من المتوخى أن يتم بصورة تدريجية استخدام التقنيات الحديثة لتشاطر البيانات وتبادلها، بما في ذلك تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية واستخدام أدوات التصور الحديثة لنشر البيانات وتوزيعها.

٢٤ - وينبغي ألا يُتصور أن وضع نموذج مقبول دوليا للبيانات والبيانات الوصفية باعتباره ممارسة لجمع البيانات لأغراض إنشاء بيانات جديدة، بل الأحرى أن النموذج ينبغي أن يشجع البلدان على تجميع الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل الموجودة حاليا عن طريق تعزيز التنسيق داخل النظام الإحصائي الوطني في محور مركزي وطني للبيانات. وينبغي للبلدان أن تضطلع بجهود التنسيق هذه استناداً إلى نموذج البيانات المتسق على نطاق واسع ومقبول دوليا بهدف تحسين إمكانية الحصول على البيانات الإحصائية الاستراتيجية واستعراض نوعية الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل المتوفرة حاليا. ولمساعدة البلدان في إجراء الاستعراض الاستراتيجي والتخطيط لتنفيذ نموذج البيانات للإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل، يُقترح استخدام أداة تشخيصية جديدة لتقييم جوانب القوة والضعف الحالية في النظام الإحصائي الوطني ونشر لتجميع مجموعة البيانات المطلوبة باستخدام نهج الإحصاءات الاقتصادية المتكاملة.

٢٥ - وقد تم تنظيم نموذج البيانات المقترح على نحو مرن في ثلاثة مستويات. ويستند مدى تواتر المستويات الثلاثة الموصى به وتوقيته إلى تقييم عالمي أجري في عام ٢٠٠٩ بشأن مدى توفر المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل في النظم الإحصائية الوطنية. ويتألف المستوى الأول من الحد الأدنى المطلوب من المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل التي لها أهمية استراتيجية ومتاحة على نطاق واسع. ويتألف المستوى الثاني من مؤشرات قصيرة الأجل مهمة من الوجهة التحليلية متاحة على نطاق أضيق، ويتألف المستوى الثالث من مؤشرات قصيرة الأجل لها أهمية على الصعيد الوطني بالنظر إلى هيكل الاقتصاد. وقد وافقت حلقة موسكو الدراسية تماما على نموذج البيانات المتسق دولياً ومستوياته الثلاث، وأوصت بأن تعتمده اللجنة الإحصائية بوصفه نموذج البيانات المقبول دوليا للمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، رهناً بإجراء مواءمات طفيفة عليه مع المبادرات الإحصائية الدولية الأخرى.

٢٦ - وسيتم وضع الصيغة النهائية لنموذج البيانات، بما في ذلك هيكل البيانات الوصفية، بالتنسيق مع المبادرات الدولية الأخرى في هذا المجال، ولا سيما المؤشرات العالمية الرئيسية لبلدان مجموعة العشرين بقيادة الفريق المشترك بين الوكالة المعني بالإحصاءات الاقتصادية والمالية[(١)]. وبعد الانتهاء من وضع النموذج المقبول دوليا، يوصى بأن تجري، قدر الاستطاعة، مواءمة نماذج البيانات الأخرى المقترحة لمجالات وأغراض إحصائية معينة، بغية اعتماد هيكل موحد للبيانات والبيانات الوصفية للإحصاءات القصيرة الأجل. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يعكس استخدام نموذج البيانات المقبول دوليا على الصعيد الوطني مدى توفر ونوعية البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات وأهميتها. ويمكن تكميل النموذج مستقبلا بإضافة مؤشرات أخرى تتجاوز البُعد الاقتصادي وتوفر صورة أكثر تعقيداً للاتجاهات السائدة في البلدان من منظور التنمية المستدامة.

٢٧ - وكما ذُكر في السابق، تم إنشاء قائمة شاملة للتوجيهات المنهجية القائمة والممارسات القطرية المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية. وأدى إنشاء هذه القائمة إلى وضع قاعدة المعارف المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية على الموقع الشبكي للشعبة الإحصائية للأمم المتحدة[(٢)]. وقد جرى تحديد الثغرات المنهجية التي يلزم علاجها في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، والتي تتصل بالإحصاءات والمؤشرات الموجودة في نموذج البيانات. وسيتواصل تقييم الثغرات المنهجية الإضافية وتحديدها استناداً إلى مشاورة أوسع نطاقا مع سدنة المنهجيات الإحصائية في عام ٢٠١١، وسيتم تحديد الإجراءات المتخذة لعلاج تلك الثغرات في المستقبل. وعلاوة على ذلك، ستتم مواصلة استكمال قاعدة المعارف بأن يطلب من الدول أن تقدم معلومات بشأن أفضل ممارساتها في المجالات الإحصائية المختلفة.

٢٨ - وقد حددت المنجزات الرئيسية المستهدفة لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ويرد مزيد من التفاصيل بشأن المنجزات المستهدفة في وثيقة المعلومات الأساسية التي استُند إليها في إعداد هذا التقرير:

(أ) **نموذج البيانات المقبول دوليا مع البيانات الوصفية المرجعية المقابلة** - ينبغي الانتهاء من إجراء استعراض نهائي للصيغة الحالية لهيكل نموذج البيانات والبيانات الوصفية في مستوياتها الثلاثة بمراعاة أحدث التطورات الجارية في المبادرات الدولية الأخرى (مثل المؤشرات العالمية الرئيسية لبلدان مجموعة العشرين) من أجل التوصل إلى نهج شامل لنموذج البيانات والبيانات الوصفية المقبول دوليا، بصرف النظر عن مستوى التنمية في البلد.

(١) انظر أيضا E/CN.3/2010/6، الفرع السادس.

(٢) متاحة على الموقع http://unstats.un.org/unsd/EconStatKB/Knowledgebase.aspx.

وبطبيعة الحال، ينبغي تطبيق النموذج المقبول دوليا مع توخي المرونة، وينبغي ألا يتم اختيار سوى المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل التي يمكن تطبيقها على قياس ورصد النشاط الاقتصادي الوطني. ومن المتوقع أن تُجرى تعديلات طفيفة فقط على هيكل البيانات، حيث أنه أُجري بالفعل قدر كبير من التنسيق مع مبادرات دولية أخرى. كما سيتم الانتهاء من وضع الوصف القصير الأجل والأوصاف المختارة القائمة على أساس تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية للبيانات الوصفية المقترحة في حلقة موسكو الدراسية. وسيتم في عام ٢٠١١ الانتهاء من وضع محتويات نموذج البيانات في مستوياته الثلاثة، مع اقتراح هيكل للبيانات الوصفية المرجعية؛

(ب) **الدليل الإحصائي لنموذج البيانات المقبول دولياً وهيكل البيانات الوصفية** – من المقرر وضع دليل إحصائي مصاحب لنموذج البيانات المقبول دولياً وهيكل البيانات الوصفية المرجعية. وسيشرح الدليل الإحصائي الأوصاف المنهجية لفرادى المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل واستخدامها. كما سيشرح الخصائص الإحصائية والتحليلية للمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، وسبب أهميتها في تفسير النشاط الاقتصادي، وصلتها بمجموعة متكاملة من الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل للحسابات القومية الفصلية والبيانات المكونة لها. والمقصود من الدليل هو مساعدة القائمين على تجميع المؤشرات ومستعمليها. وسيتضمن وصلات مفيدة تحيل إلى مواد مرجعية لتقديم عروض أكثر تعمقاً. وسيستند إعداد هذا الدليل الإحصائي إلى المشروع الذي وضع في اجتماع موسكو. ومن المتوقع الانتهاء من وضع المشروع النهائي للدليل في عام ٢٠١١، وأن يكون متاحاً لإجراء مشاورات بشأنه في عام ٢٠١٢؛

(ج) **قاعدة معلومات مستكملة بشأن الإحصاءات الاقتصادية** – سيتم خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بذل جهود متواصلة لاستكمال قاعدة المعارف بمنهجيات جديدة ومستكملة وممارسات قطرية. وسيكون الدافع للحصول على الممارسات القطرية هو التقييمات العالمية التي تجريها البرامج الفرعية الأخرى؛

(د) **التقارير القطرية المتعلقة بالممارسات المتبعة في إنشاء محاور مركزية وطنية للبيانات** – ستُدعى فرادى البلدان إلى إعداد تقارير بشأن مبادرتها التي تطلقها في عام ٢٠١١ لإنشاء محاور مركزية للبيانات لها مدخل وحيد للنظام الإحصائي الوطني استنادا إلى نموذج البيانات المقبول دوليا بشأن المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل. وقد تطوعت عدة بلدان في حلقة موسكو الدراسية للاضطلاع بمشاريع تجريبية وقد تود بلدان أخرى الانضمام إلى هذه المبادرات. ومن المتوقع أن تغطي هذه الممارسات القطرية جوانب تتعلق بالحوكمة

والتنسيق على الصعيد المؤسسي، وتقييم مدى توفر ونوعية المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل، واختيار الهياكل الأساسية التقنية لتشاطر البيانات والبيانات الوصفية وتبادلها. ومن المتوقع أن تكون التقارير القطرية متاحة في نهاية عام ٢٠١١؛

(هـ) **التقييم العالمي للحالة الراهنة في البلدان فيما يتعلق بالمحاور المركزية الوطنية للبيانات التي لها مدخل وحيد للإحصاءات المتصلة بنموذج البيانات** - يلزم إجراء تقييم عالمي في عام ٢٠١١ بغية تقييم الحالة الراهنة في البلدان وصياغة مقترحات وافية فيما يتعلق بإنشاء محاور مركزية للبيانات للنظم الإحصائية الوطنية. كما اتُفق على أن إنشاء مدخل وحيد إلى البيانات الإحصائية في كل بلد استنادا إلى نموذج البيانات هو أمر مستصوب للغاية، لأن تلك المحاور المركزية للبيانات قد تيسر عمليتي التوحيد والتنسيق في إصدار الإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل وفي نوعيتها. كما أن من شأنها أن تيسر تشاطر البيانات ونقلها في ما بين المنظمات الوطنية والدولية.

رابعا - أسلوب المضي قدما

٢٩ - رهنا بالتصديق على التوصيات من قبل اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١١، سيتم إعداد اختصاصات تفصيلية لكل من البرامج الفرعية الأربعة بالتعاون مع أفرقة خبراء تقنيين مكرسين. وستقود عملية تشكيل الأفرقة شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، بالتعاون مع هيئة إحصاءات هولندا، وهيئة إحصاءات كندا، ودائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية، استنادا إلى مبدأ التمثيل الواسع والإقليمي، مع توفير خبرات من جميع المناطق بحيث تكفل معالجة جميع الشواغل الإقليمية. وستقدم أفرقة الخبراء التقنيين تقاريرها إلى فريق خبراء استشاري مخصص معني بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل يتألف من عدد يتراوح بين ١٥ و ٢٠ من ممثلي أفرقة الخبراء التقنيين.

٣٠ - وسيضطلع أعضاء أفرقة الخبراء التقنيين بمهمة التحرير الفعلي للأدلة المتعلقة بالمؤشرات وغيرها من الأدلة الإحصائية. وحسب توفر الموارد، سيتم تعيين محرري وضع أدلة مؤشرات وغيرها من الأدلة الإحصائية للقيام بمهمة إدماج المساهمات المقدمة من الخبراء الآخرين، فضلا عن القيام بالتنسيق الإداري عموما.

٣١ - وبالنسبة لعام ٢٠١١، ستضطلع الأفرقة بعملها أساسا عن طريق المبادلات الإلكترونية والهاتف والتداول عن بعد بواسطة الفيديو. ومن المتوقع أن يجتمع الفريق الاستشاري مرة واحدة على الأقل خلال عام ٢٠١١ لتحقيق هدفين: (أ) كفالة التنسيق الملائم والموائمة بين جميع الأدلة؛ و (ب) إعداد خطة عمل شاملة بشأن الإحصاءات

الاقتصادية القصيرة الأجل، بما في ذلك برامج لبناء القدرات وحوكمتها لكي تعتمدها اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٢.

خامسا – نقاط مطروحة للمناقشة

٣٢ - **يُطلب إلى اللجنة القيام بما يلي:**

(أ) تقديم توجيهات بشأن البرنامج العام المتعلق بالإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل بوصفها تمثل استجابة منسقة للأزمة الاقتصادية والمالية ومتساوقة من خلال سلسلة تتألف من ثلاث حلقات دراسية دولية، حسبما أوصت به المبادرة المشتركة بين شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بالتعاون مع هيئة إحصاءات كندا، وهيئة إحصاءات هولندا، ودائرة الإحصاءات الحكومية الاتحادية الروسية؛

(ب) تشجيع البلدان على أساس تطوعي على الشروع في إنشاء محاور مركزية وطنية للبيانات ذات مدخل وحيد في نظمها الإحصائية الوطنية بغية تعزيز إمكانية الوصول إلى الإحصاءات والمؤشرات القصيرة الأجل المتاحة على الصعيد الوطني استنادا إلى تقييم الاحتياجات على نطاق المنظومة؛

(ج) تشجيع البلدان على المشاركة في التقييمات العالمية المتعلقة بالتقديرات السريعة والمؤشرات المركبة للدورات الاقتصادية وتقديم ما تتبعه من ممارسات في تجميع المؤشرات الاقتصادية القصيرة الأجل واستخدامها إلى شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة لإدراجها في قاعدة المعارف المتعلقة بالإحصاءات الاقتصادية؛

(د) الدعوة إلى تقديم تقرير مرحلي بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في الدورات المقبلة للجنة، لكي تقوم اللجنة بالنظر فيه واستعراضه.